

البناء المؤسسي وتأثيره في الدولة الرخوة

بهاء عبد الكريم طاهر

قسم النظم السياسية والسياسات العامة / جامعة النهدين

المستخلص

يتناول البحث مفهوم الدولة الرخوة وأسباب نشأتها ومؤشراتها المختلفة، مع التركيز على العلاقة بين البناء المؤسسي واستقرار الدولة ومنع تحولها إلى دولة رخوة أو فاشلة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن للمؤسسات السياسية والإدارية دورًا أساسيًا في بناء الدولة والحفاظ على كيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

ويعرض البحث مفهوم الدولة الرخوة كما طرحه غونار ميردال، بوصفها دولة تمتلك منظومة قانونية وتشريعية لكنها تعجز عن تطبيقها بصورة عادلة وفعالة، وتتسم بانتشار الفساد، وضعف سيادة القانون، وتغليب المصالح الخاصة للنخب الحاكمة على المصلحة العامة. كما يناقش المفاهيم المقاربة لها، مثل الدولة الضعيفة، والفاشلة، والمنهارة، والمتعثرة، والعميقة، مع بيان الفروق بينها.

ويتناول البحث المراحل التي تمر بها الدول في طريقها نحو الفشل والانهيار، بدءًا من الدولة الضعيفة، ثم الدولة الفاشلة، وصولًا إلى الدولة المنهارة، فضلًا عن استعراض المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية والدستورية والاجتماعية والفكرية والثقافية التي تدل على رخاوة الدولة، ومنها ضعف الشرعية السياسية، وتدهور الخدمات العامة، وارتفاع معدلات الفساد والبطالة والفقر، وتراجع التعليم والثقافة، وانتشار الأمية، وتضاعد الضغوط الديمغرافية والهجرة واللجوء.

ويخلص البحث إلى أن بناء مؤسسات سياسية رسمية قوية وفاعلة، تعمل وفق الدستور وسيادة القانون وتتمتع بالكفاءة والاستقلالية، يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة، ويعزز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية، ويجول دون تحولها إلى دولة رخوة أو فاشلة.

الكلمات المفتاحية: الدولة الرخوة، الدولة الفاشلة، البناء المؤسسي، الاستقرار السياسي، المؤسسات السياسية.

Institutional Building and Its Impact on the Soft State

Bahaa Abdul Karim Taher

Department of Political Systems and Public Policies

Al-Nahrain University

Abstract

This study examines the concept of the soft state and its causes and indicators, focusing on the relationship between institutional building and state stability and preventing the transformation of states into soft or failed states. The study is based on the hypothesis that

institutions play a fundamental role in building the state and preserving its political, economic, social, and security foundations.

The study reviews Gunnar Myrdal's concept of the soft state as a state that possesses legal and legislative frameworks but lacks the ability to implement them effectively and fairly. Such states are characterized by corruption, weak rule of law, and the predominance of elite interests over the public interest. The study also discusses related concepts, including weak, failed, collapsed, fragile, and deep states, highlighting the differences among them.

Furthermore, the study analyzes the stages through which states progress toward failure and collapse, from weak states to failed states and eventually collapsed states. It also identifies political, security, economic, constitutional, social, intellectual, and cultural indicators of state weakness, including declining legitimacy, deteriorating public services, widespread corruption, poverty and unemployment, educational and cultural decline, illiteracy, demographic pressures, migration, and displacement.

The study concludes that building strong and effective formal political institutions based on constitutional principles, the rule of law, efficiency, and institutional independence constitutes a necessary condition for achieving political stability and comprehensive development, enhancing the state's capacity to address internal and external challenges, and preventing its transformation into a soft or failed state.

Keywords: Soft State; Failed State; Institutional Building; Political Stability; Political Institutions.

المقدمة

إن المؤشرات الدالة على الدولة الرخوة تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لكي تظهر وتعتبر عن حالة فشل واضحة، إلا أنها في أطوار نموها تُعد أبرز المحفزات الكامنة للفشل، والتي تعبر عن نفسها في النهاية في شكل تدهور الوضع الأمني. كما أن دمج المؤشرات الدالة على فشل الدولة، مثل الفساد والصراعات وغياب الشفافية والتضخم ومعاناة الأقليات، أدى إلى وجود حالة من التداخل بين المؤشرات، مما يزيد من احتمالات الاعتماد على قدر من الانتقائية عند تصنيف الدول. وتختلف حالة فشل الدول بين دولة وأخرى، وبين حالة وأخرى؛ إذ إن هناك دولاً ضعيفة إلى حد الفشل مثل الصومال وأفغانستان، في حين أن هناك دولاً أُطلقت عليها صفة الفشل وهي بعيدة عنها كل البعد، وهذا ما يشير إلى وجود مخططات معدة سلفاً لتحويلها إلى دول فاشلة، وذلك عبر استخدام وسائل مختلفة لتأليب الرأي العام المحلي والدولي ضدها، منها الضخ الإعلامي المركز بمختلف آلياته وأساليبه.

تغطي المؤشرات الموضوعية لقياس فشل الدول جوانب متعددة، مما يسهل وصف أي دولة بأنها فاشلة مع اختلاف درجات الفشل. وقد أدى ذلك إلى تسييس المفهوم والانحراف به عن معناه الأكاديمي أو التنموي، إذ عدت الدول ذات المصلحة مدخلاً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المهمشة والضعيفة بما يحقق مصالح القوى الكبرى، بصرف النظر عن المصلحة الوطنية لشعوب الدول التي تُصنّف على أنها فاشلة.

إن المعايير والأسباب المعتمدة في تصنيف الدول بالفشل تتفاوت من دولة إلى أخرى؛ فبعض المعايير تغيب في ديمقراطيات عريقة، في حين ينطبق عدد كبير منها على دول العالم الثالث. ويأتي فشل الدول على أصعدة متوازنة لا يمكن الجزم فيها دائماً بأيهما السبب وأيهما النتيجة؛ فقد يكون الفشل الاجتماعي مسبباً للفشل

الاقتصادي، فتنفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية نقطة البداية في حلقة الفشل، إما بأن تتسبب فيه مباشرة، أو بأن تعزز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية. وتُعد هذه النظرة واسعة وفضفاضة؛ لأنها تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابهة، مما يجعل الحكم بالفشل على أي دولة حكمًا تحكيميًا غير موضوعي، وهو ما دفع إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلاً لحالة الفشل، وتسمح بالحكم على شكل الفشل ودرجته ونمطه في كل دولة.

ويُعد الاستقرار المؤسسي والاقتصادي شرطاً ضرورياً للتنمية والنمو، ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على طبيعة النظام السياسي؛ ففي النظم الديمقراطية تتمتع المؤسسات بالاستقرار وتكون بعيدة عن المصالح الضيقة للحكومة، وتعمل وفق ضوابط قانونية وتهدف إلى تحقيق أهداف الدولة، بما يضمن استقرارها السياسي والاقتصادي وأمنها الاجتماعي والثقافي. أما في الدول ذات النظم الدكتاتورية، فإن المؤسسات تكون خاضعة للسلطة السياسية وتعمل على تحقيق أهدافها، وهذا ما يحد من دورها في بناء المجتمع.

إشكالية البحث: يعالج البحث إشكالية محددة تتعلق بطبيعة العلاقة التآثرية بين المؤسسات والاستقرار ونجاح الدولة، ومدى إسهامها في منع تحولها إلى دولة رخوة.

وتطرح هذه الإشكالية عدة تساؤلات، منها: ما مفهوم الدولة الرخوة؟ وما سماتها؟ وما تأثير البناء المؤسسي فيها؟

فرضية البحث: تدور الفرضية حول أن للمؤسسات دوراً كبيراً في بناء الدولة والحفاظ على كيانها وأركانها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومن ثم تحقيق الدولة الناجحة. وتعتمد الدراسة على منهج التحليل النظامي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

أولاً: مفهوم الدولة الرخوة

طرح عالم الاقتصاد والحقوق والاجتماع السياسي السويدي غونار ميردال، سنة 1970، نظرية الدولة الرخوة. وبحسب هذه النظرية يرى ميردال أن كثيراً من بلدان العالم الثالث يعاني من خضوعه لما أسماه الدولة الرخوة، وأن هذه الدول تكاد تكون سر البلاء العظيم، وسبباً أساسياً من أسباب استمرار الفقر والتخلف. وتُعرف الدولة الرخوة، وفقاً لهذه النظرية، بأنها الدولة التي تمتلك قوانين وتشريعات، لكنها تعجز عن تطبيقها بصورة عادلة وفعالة، الأمر الذي يجعلها سبباً من أسباب استمرار الفقر والتخلف.

ويقصد بالدولة الرخوة الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، بل لأن أحداً لا يحترم القانون؛ فالكبار لا يبالون به لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى

لغض البصر عنه، أما الفقراء الذين لا مال لهم ولا نفوذ فيضبطون بوساطة أساليب جديدة/قديمة من القمع والتهم. وتُعد الدولة الرخوة دولة عاجزة عن توفير المنافع الأساسية، وعن ممارسة سلطاتها، فتغدو غير قادرة على تقديم المنافع الإيجابية لشعبها.

كما عُرِّفت بأنها الدولة التي تكون قوانينها معطلة، ولا تُفَعَّل إلا لتحقيق مصلحة جهة سياسية معينة على حساب مصلحة المجتمع، أو هي الدولة التي تُوضع قوانينها وفق مصالح قوى خارجية بما يتنافى مع مصلحة المجتمع، أو الدولة التي تبقى قوانينها معطلة ولا تصبح نافذة إلا عند تحقيق مصلحة الجهات العليا.

كما أن رخاوة الدولة تشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيد رشاؤها. ويمتد الفساد من السلطتين التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى يصل إلى القضاء والجامعات. ومع أن الفساد والرشوة موجودان بدرجة أو أخرى في جميع البلدان، فإنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان نمط حياة.

ويقدم ميردال وصفاً للطبقة الحاكمة التي تتكون في هذه الدولة؛ فهي تجمع من أسباب القوة ما تستطيع به فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع. وعلى الرغم من أنها تصدر قوانين وتشريعات تبدو ديمقراطية في ظاهرها، فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما يصب في صالحها وتجاهل ما يضر بها. ولا يشعر أفراد هذه الطبقة بالولاء لوطنهم بقدر ما يدينون بالولاء لعائلاتهم أو أقاربهم أو عشائريهم ومحاسبيهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية يمكن تطبيقها بدرجة كبيرة على العديد من الدول الآسيوية والإفريقية والعربية؛ لأنها تجمع بين ترسانة قانونية متقدمة من جهة، وتحتضن في أركانها من جهة أخرى ما أصبح يسمى بالفساد الكبير.

ثانياً: المفاهيم المقاربة لمفهوم الدولة الرخوة

عند دراسة أي ظاهرة من ظواهر الأنظمة السياسية أو أي مفهوم من المفاهيم السياسية، لا بد من دراسة مفاهيم أخرى قد تلتقي معها في المعنى. ومن هذه المفاهيم ما يأتي:

1. الدولة المنهارة: وهي صورة من صور الدولة الفاشلة، إذ تنهار بنية الدولة وسلطتها وقوانينها ونظامها السياسي، وينبغي إعادة تركيبها، إذ إن انهيار هياكل الدولة، سواء بفعل الهزيمة على يد قوة خارجية أو نتيجة الفوضى الداخلية، يؤدي إلى فراغ السلطة السياسية.
2. الدولة المارقة: وهي أخطر من الدولة الفاشلة؛ فالدولة الفاشلة تضر بشعبها أساساً ولا تسعى إلى الإضرار بالمجتمع الدولي، أما الدولة المارقة فتضر بشعبها وبشعوب المجتمع الدولي، وتولّد الإرهاب وتدعمه.
3. الدولة الفاشلة: وهي الدولة العاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية في الداخل والخارج، والمقيدة في سياستها نتيجة تعرضها لعقوبات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

4. الدولة المتعثرة: وهي الدولة التي تعاني عجزًا في أداء وظائفها الأمنية والإنمائية، ولا تمتلك رقابة فاعلة للحفاظ على أمن حدودها وأراضيها.
5. الدولة العميقة: وهي تعبير عن التحالف الذي يجمع بين بنى الدولة المختلفة، من مركب سياسي واقتصادي وإعلامي وأصحاب الأموال، يجمعهم هدف واحد هو الإبقاء على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة وإبعادهم عن أي محاسبة قانونية أو سياسية.

ثالثًا: خصائص الدولة الرخوة

تتميز الدولة الرخوة أو الفاشلة بالعديد من الخصائص، وعليه سنحاول توضيح بعضها في سياق موضوعنا محل الدراسة، ومن بين هذه الخصائص نذكر:

1. ارتباط مصالح النخب السياسية فيها بالمؤسسات الدولية.
2. الاستبداد السياسي وعدم احترام حقوق الإنسان.
3. وجود نخبة فاسدة تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية أولاً، مع استشراف الفساد بأشكاله كافة، ونهب المال العام، والتهرب الضريبي.
4. تفشي الفقر والتخلف لغياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وضعف التنمية أو غيابها.
5. عدم احترام القانون، وضعف ثقة المواطنين بالقوانين؛ فمع وجود منظومة قانونية متقدمة، فإنها تبقى من دون تطبيق إلا في حالات محددة، حيث يمكن استخدامها لمعاقبة مناهضي الفساد أو المطالبين بحقوقهم أو المجرمين واللصوص من الطبقات المسحوقة فقط.
6. انهيار البنية التعليمية.
7. تراجع مكانة وهيبة الدولة داخلياً وخارجياً.

المطلب الثاني: المراحل التي تمر بها الدولة ومؤشرات تصنيف الدول الرخوة

أولاً: المراحل التي تمر بها الدول في طريقها إلى الانهيار

حدد روبرت روتبرج عام 2002 المراحل التي تمر بها الدول في طريقها إلى الانهيار بثلاث مراحل: الدولة الضعيفة، والدولة الفاشلة أو الهشمة، والدولة المنهارة. ويكمن الفرق بينها في الترتيب الزمني؛ فالدولة الضعيفة، في حال تنامي التدهور والضعف، يمكن أن تتحول بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حال ديمومة الفشل يمكن أن تنتج نحو الانهيار. ويبقى الفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة في أن الأولى تعني وجود

سلطة سياسية لكنها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أما الثانية فتعني اختيار السلطة السياسية. وباختصار، فالمرحلة هي: المرحلة الأولى: الدولة الضعيفة، المرحلة الثانية: الدولة الفاشلة، المرحلة الثالثة: الدولة المنهارة.

1. الدولة الضعيفة

تُعرّف الدولة الضعيفة بأنها الدولة التي تؤدي وظائفها بدرجة أقل فاعلية من المستوى المعتاد لنشاط مؤسسات الدولة، وتواجه مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتلقى مساعدات دولية، وتحقق فيها بعض ملامح الدولة الفاشلة، لكنها لا تفقد السيطرة على حدودها. وتكون الحكومة المركزية فيها ضعيفة القدرة على التحكم في النظام العام داخل أراضيها. وقد يكون الضعف مزمناً في بنية الدولة لأسباب جغرافية أو اقتصادية، أو قد تكون الدولة قوية لكنها تمر بمرحلة ضعف بسبب أخطاء إدارية أو استبداد أو فساد وطمع من النخب الحاكمة أو عدوان خارجي. وتشهد الدول الضعيفة توترات طائفية أو عرقية أو سياسية عميقة لم تتحول بعد إلى حرب أهلية، كما تكون بنيتها التحتية ضعيفة ومتدهورة. ويضرب الإهمال والفساد المرافق الحيوية، مثل التعليم والصحة والكهرباء والطاقة والمواصلات العامة والاتصالات. وقد تكون هذه الخدمات جيدة في المدن الكبرى، لكن الأقاليم البعيدة عن المركز والمناطق الريفية لا تتمتع بخدمات ملائمة. ويكون حكم القانون شكلياً فقط في ظل حكم الفرد؛ إذ تقع العديد من الدول ذات المظهر القوي ضمن تصنيف الدول الضعيفة بسبب حكم الفرد وغياب الفرص السياسية المتاحة للمواطنين، وقمع المعارضة، وإغلاق المجال السياسي. وعلى الرغم من أن الدولة تتمتع بالسيادة على أراضيها، وقد تكون الأوضاع الاقتصادية فيها جيدة لفئة من المواطنين، فإن هناك إهمالاً لفئات واسعة من المواطنين في الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والماء والصحة.

2. الدولة الفاشلة

هناك سمات عامة تُوصف بها الدولة الفاشلة، ويمكن إيجازها فيما يأتي: وجود سلطة سياسية تعاني من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية مع احتفاظها بالصفة القانونية ككيان سيادي، لكنها تفقد القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والخارجية. كما تعجز عن تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، وتكون مؤسسات الدولة ضعيفة ومعطوبة. ومن سماتها أيضاً فقدان السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على جزء كبير من أراضيها، وفقدان احتكارها للاستخدام المشروع للقوة،

وفقدان شرعية اتخاذ القرارات العامة وتنفيذها. وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، بل قد تستخدم القوة لقمعهم وإرهابهم. كما تتسم بقدرة ضعيفة أو متلاشبية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم وتوفير الخدمات العامة الأساسية، وبالعجز عن التفاعل مع الدول الأخرى على المستوى الدولي. وتظهر فيها مؤشرات تآكل شرعية النظام الحاكم وشرعية الدولة، فيصبح المواطنون أقل ولاءً للدولة وأكثر ولاءً للجماعات العرقية أو العشائرية التي ينتمون إليها. وقد تواجه قوات الدولة من الجيش والشرطة انتفاضات مسلحة تقودها حركة معارضة أو أكثر، أو حروباً أهلية لأسباب عرقية أو دينية أو مذهبية أو اجتماعية. وقد تعادي الدولة الفاشلة جزءاً من أقاليمها وتفرض قمعاً شديداً على أقاليم معينة بدوافع عرقية أو اجتماعية، مع ازدياد العنف الجنائي المرتبط بالجريمة، بل قد تمارس الدولة نفسها جريمة منظمة ضد مواطنيها. كما تتسم ببنية تحتية مدمرة، وتدهور خدمات الطرق والمواصلات والاتصالات والصرف الصحي والكهرباء والمياه، فضلاً عن تدهور الخدمات التعليمية والصحية، وانتشار الفساد بصورة كبيرة، وعجز الدولة عن توفير فرص اقتصادية للمواطنين، وضعف مؤشرات الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وارتفاع التضخم بصورة حادة، وفقدان السيطرة على العملة المحلية والقطاع المالي.

3. الدولة المفككة أو المنهارة

حدد روبرت روتبرج سمات وخصائص الدولة المنهارة:

إنها شكل متطرف من أشكال الدولة الفاشلة، وتتميز بغياب تام للسلطة، فتغدو الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي بلا شرعية داخلية أو خارجية. ويسود فيها انعدام الأمن، وتنتشر تجارة الأسلحة والمخدرات، وتظهر ميليشيات مسلحة تسيطر على مناطق داخل الدولة. كما تنهار السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية والأمنية، وتصبح الدولة غير قادرة على إدارة الصراع وفرض الأمن، أو تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، أو السيطرة على جزء كبير من إقليمها.

ثانياً: مؤشرات تصنيف الدولة الرخوة

أ. المؤشرات السياسية والأمنية:

1. افتقاد نظام الحكم شرعيته ومصادقته، ويدل على ذلك عدد من المظاهر، مثل تزايد اتهام النخبة الحاكمة بالفساد والتربح، وارتفاع نسبة مقاطعة الانتخابات والتشكيك في نتائجها، والقيام

- بالتظاهرات وكثرة الاعتصامات المدنية، فضلاً عن ارتفاع معدلات الهروب من الخدمة العسكرية، وتزايد الهجمات المسلحة، وتنامي أشكال تضيق النخبة على النقابات والمؤسسات الأهلية.
2. زيادة حدة تدهور قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، بما يعني تراجع دورها الأساسي في خدمة الشعب، واقتصار النخبة الحاكمة على تقديم الخدمات بما يصب في مصلحة جماعة بعينها أو في مصلحة النخبة الحاكمة والمؤسسة العسكرية والمؤسسات السيادية ذات النفوذ.
3. تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون، وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان.
4. ظهور حالة من الازدواجية الأمنية، وتتمثل في وجود نخبة من رجال الأمن غير خاضعين للمحاسبة، أو ميليشيات تدعم النظام الحاكم، أو ميليشيات تابعة للمعارضة، وهو ما يُشار إليه بوجود دولة داخل الدولة.
5. تصاعد الانشقاقات داخل النخب السياسية (الحكومة، الأحزاب، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية).
6. تزايد حدة التدخل الخارجي من جانب دول أو فاعلين من غير الدول، وقد يكون هذا التدخل من قبل المانحين، خاصة إذا كانت هناك جماعة مستفيدة من الدعم والمساعدات الخارجية.
- ب. المؤشرات الاقتصادية:

1. عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، وعدم المساواة في توزيع فرص التعليم والعمل، مما ينتج عنه تصاعد النزاعات والانقسامات.
2. استمرار تدهور الوضع الاقتصادي وفقاً للمؤشرات الدالة عليه، والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، وحجم الدين العام، ومعدلات وفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الارتفاع المفاجئ للأسعار، وانحيار العملة الوطنية وتدهورها، مع نمو تجارة السوق السوداء وانتشارها.
3. ازدياد معدلات الفساد والمعاملات غير الشرعية بين عامة الناس دون وجود قواعد لهذا النمط من التعاملات التجارية، بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المادية لمواطنيها، مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات.

ج. المؤشرات الدستورية

يتناول هذا الجانب محورين: الأول ضعف الدساتير، والثاني العوامل المؤثرة في عملية وضع الدستور.

1. ضعف الدساتير

إن كثيراً من القوانين في تلك الدساتير هي مجرد نصوص وأحكام منقولة عن أحكام غربية لا تتلاءم مع أوضاع المجتمعات التي نُقلت إليها وظروفها، إذ جرى إيقاف العديد من تلك القوانين أو استبدالها. ونجد أن السمة الظاهرة في دساتير الدول العربية هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع المجتمعي.

وإن ما مرت به الدول العربية بعد أحداث عام 2011 هو في حقيقة الأمر محنة الدستور أو المحنة السياسية، التي تعود إلى الجهات الحاكمة غير المقتنعة داخلياً بأن الحكومات يجب أن تخضع للرقابة، وأن الحكام يجب أن يخضعوا للمساءلة، وأن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه لا بد من وجود صيغة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين لتحديد الحقوق والواجبات. وبذلك فإن الظروف التي مرت بها الدول العربية أضعفت الدستور والحكم الدستوري، ومن ثم أضعفت حكم القانون وأشاعت الحكم المطلق.

2. العوامل المؤثرة في عملية وضع الدستور

تعتمد آليات وضع الدساتير على العوامل الآتية:

- أ. مدى مشاركة القوى السياسية والاجتماعية في العملية التأسيسية، واندماج أكبر عدد ممكن من القوى الفاعلة فيها.
- ب. إقرار وتشريع ترسانة من القوانين المتعارضة مع بعضها، أو قوانين لا تتناسب مع البنية الإدارية لأجهزة الدولة، أو قوانين تحمل في طياتها تفسيرات مختلفة، فتغدو محل خلاف وجدل بين القوى السياسية. وهذا ما يدل على وجود ترسانة من القوانين غير المطبقة.
- ت. وجود توافق بين النخب الحاكمة حول هوية الدولة والمجتمع وشكل النظام السياسي والحريات العامة.

د. المؤشرات أو الأسباب الاجتماعية

يأتي فشل الدول على أصعدة متوازية، لا يمكن الجزم دائماً بأيهما السبب وأيهما النتيجة؛ فقد يكون الفشل الاجتماعي مسبباً للفشل الاقتصادي، فتفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية في الدولة. وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية نقطة البداية في حلقة الفشل، إما بأن تتسبب فيه مباشرة، أو بأن تعزز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة، فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية. وتعد هذه النظرة

واسعة وفضفاضة؛ لأنها تتضمن جوانب ومجالات متعددة ومتشابكة، مما يجعل الحكم بالفشل على أي دولة حكماً تحكيمياً غير موضوعي. وقد دفع ذلك إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلاً لحالة الفشل، وتسمح بالحكم على شكل الفشل ودرجته ونمطه وفق المؤشرات الاجتماعية، ومن هذه المؤشرات ما يأتي: 1- تصاعد الضغوط الديمغرافية.

ويُعد هذا المؤشر واحداً من المؤشرات التي تدل على فشل الدولة. وبأبي الضغط الديمغرافي نتيجة سوء السياسة المتبعة من قبل الدولة، والقائمة على زيادة السكان بسبب عدم اتباع سياسة ضبط النسل وعدم توعية السكان بمخاطر الزيادة السكانية غير المنظمة، إضافة إلى سوء التوزيع السكاني. فرى مناطق تعاني من الانفجار السكاني، ومناطق أخرى تفتقر إلى الكثافة السكانية، مما يجعلها تعيش حالة من عدم الاتزان بين عدد السكان وحجم الموارد المتوفرة في المنطقة ومساحتها. ويدفع ذلك إلى ظهور المناطق العشوائية التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الطبيعية من خدمات صحية واجتماعية، فتغدو مناطق خارج سيطرة الدولة من ناحية السياسات المتبعة لشمولها بالخدمات، ثم تكون بيئة مناسبة للجريمة المنظمة وملجأً آمناً للعناصر الخارجة على القانون.

أما المستوى الثاني لسوء التوزيع فهو التوزيع العمري؛ إذ نرى، وفق هذا المؤشر، وجود ترابط بين وضع السكان العددي والنوعي والتوزيعي والتغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع. فالارتباط بين عدد السكان ومستوى معيشة الفرد، أو بين تركيبة الهرم العمري للسكان وعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، يبدو واضحاً للعيان، وله آثار كثيرة يمكن أن تؤثر في حياة أي شريحة من الجماعات الإنسانية إيجاباً أو سلباً بحسب طبيعة هذه الآثار واتجاهها. ويُقصد بالعامل السكاني تلك التغيرات التي تطرأ على وضع السكان من ناحية الكثافة العددية أو التركيب العمري أو التوزيع النوعي لهم.

وهكذا يُعد حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم النوعي والعمري من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي؛ فأبي تعديل في هذه العوامل داخل أي جماعة إنسانية يترتب عليه حدوث تغير في الوضع الاجتماعي داخل هذه الجماعة. فقد يزداد السكان أو يقلون لظروف اجتماعية خاصة، وقد تتغير تركيبة السكان تبعاً للعوامل الاقتصادي والثقافي.

وتؤدي هذه العوامل في النهاية إلى إحداث نزاعات مجتمعية داخلية، ومن ثم فإن الدولة التي تعاني من هذه المشكلات تُصنّف ضمن الدول الفاشلة.

2- الحركة السلبية والعشوائية للاجئين، أو الحركة غير النظامية للأفراد، التي تخلق حالة طوارئ معقدة تنتج عنها اختلالات بيئية ووظيفية في بنية المجتمع، وتنتج عنها الأمراض ونقص الغذاء والمياه الصالحة والتناسف على الأرض ومشكلات أمنية للدولة. وتحدث هذه الحركة السلبية بسبب النزاعات الاجتماعية أو المذهبية أو العرقية، أو سوء توزيع الثروة، أو اختلال البيئة كنقص المياه في المناطق الزراعية، مما يؤدي إلى الهجرة من

الريف إلى المدينة، أو حدوث أمر طارئ يجبر السكان على الحركة السريعة والعشوائية، مثل سقوط بعض المناطق بأيدي عصابات داعش الإرهابية. وكل هذه الأسباب وغيرها تؤدي إلى الحركة السلبية والعشوائية للسكان الذين يصبحون فيما بعد لاجئين.

3- الميراث العدائي.

ويُعد هذا المؤشر واحداً من مهددات الأمن الاجتماعي، كونه مغروساً في المجتمع ويقسم أبناء البلد الواحد إلى فئات متصارعة. وإن لم يكن هذا الصراع ظاهراً للعلن، فإنه يكون أشبه بنار تحت الرماد تشتعل بتوفر الظروف المناسبة أو بإزالة أسباب إخمادها دون إطفائها بشكل تام. وهذا ما يحدث خلالاً في بنية المجتمع، ويجعله منقسماً إلى فئات ترى نفسها مظلومة وتحمل في داخلها الحقد على الفئات التي تعتبرها مقربة من السلطة. وهنا تُؤشّر الدولة ضمن الدول الفاشلة؛ لأنها لم تستطع القضاء على هذا الميراث، والأمثلة على ذلك كثيرة في الوطن العربي، ويحدث هذا غالباً نتيجة عدم عدالة السلطة في التعامل مع أفراد المجتمع كافة وفق نسق واحد.

4- الفرار الدائم والعشوائي.

يحدث هذا نتيجة لما ذُكر سابقاً في النقاط أعلاه، وغيرها من الأسباب مثل الحرب أو النزاعات الطائفية والعرقية أو سياسات الدولة الدكتاتورية. ويقصد به هجرة العقول ورأس المال والطبقة المنتجة، مما يؤدي إلى اختلال في بنية المجتمع داخل الدولة. فهجرة المفكرين والأطباء وأساتذة الجامعات نتيجة الظروف غير المستقرة تؤدي إلى خلل في بنية المجتمع، وتوقف عجلة النمو والتطور بدرجة أو بأخرى، فضلاً عن أن تهمضة المجتمعات تعتمد على الطبقة الوسطى كونها الطبقة المنتجة والمتقفة التي تسعى إلى مواصلة نجاحها والمساعدة في تنمية الطبقة الفقيرة وتطويرها. وهناك نوع آخر من الهجرة، وهو الاغتراب داخل المجتمع، إذ يشعر الفرد المتعلم بالضيق داخل مجتمعه نتيجة اختلال موازين التفكير ورجحان العادات والتقاليد المتخلفة ذات الصبغة القبلية.

هـ. المؤشرات والأسباب الاقتصادية

1. عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية أو غيابها، وعدم المساواة في توزيع فرص التعليم والعمل، وغياب المساواة بين الجماعات. ويُعد متغير التنمية من أهم مؤشرات قياس درجة فشل الدول، وذلك لارتباطه بالعديد من العوامل؛ فالتنمية الاقتصادية لها بعد مهم يتمثل في الأمن الاقتصادي، وفقدان هذا الأخير يمكن أن يرتبط أساساً بافتقار الحقوق والحريات الديمقراطية. وعلى هذا الأساس تُعد التنمية الاقتصادية مفهوماً معيارياً مرتبطاً بالشعور الأخلاقي لدى الناس، مما ينتج عنه تصاعد النزاعات والانقسامات المجتمعية.

2. استمرار تدهور الوضع الاقتصادي، وفقاً للمؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في معدلات الدخل القومي، وحجم الدين العام، ومعدلات وفيات الأطفال، وارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الارتفاع المفاجئ للأسعار واختيار العملة الوطنية وتدهورها مع نمو تجارة السوق السوداء وانتشارها، مما يدفع إلى زيادة معدلات الفقر.
3. ارتفاع نسب ومؤشرات الفساد والمعاملات غير الشرعية بين عامة الناس دون وجود قواعد لهذا النمط من التعاملات التجارية، بالتوازي مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المادية لمواطنيها، مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات.
4. مشكلة المديونية الخارجية
- تُعد مشكلة المديونية الخارجية إحدى أكثر القضايا تعقيداً التي تواجه الاقتصاد العالمي، نظراً لتداعياتها السلبية على الدول النامية بصفة عامة؛ إذ تتمثل أبرز الآثار السلبية للمديونية الخارجية بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث في شل جهود التنمية مع ارتفاع معدلات البطالة، مما يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي. وبذلك قد تصبح الدول النامية رهينة لسياسات المؤسسات المالية الدولية التي تتدخل في شؤونها الداخلية وترسم جانباً من سياساتها العامة.

و. المؤشرات الفكرية

1. اختيار البنية التعليمية: يُعد التعليم أحد أهم الآليات في تكوين الأفراد وتنشئتهم على الحياة، وتنمية القدرة على التفكير والإبداع والنقد، لكي يكون المواطن قادراً على إعمال العقل إلى أقصى درجاته في التعااطي مع الحياة والواقع المعاش. وهذا ما يجب أن يكون، أما ما هو كائن فيتضح من خلال غياب الاستراتيجية الوطنية الحاكمة لعملية التعليم، فضلاً عن إخضاع التعليم لرؤية الحكومة لا لرؤية الدولة؛ فالحكومة متغيرة بينما الدولة ثابتة. ومن جانب آخر، نرى انهيار البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، بدءاً من التعليم الأولي وصولاً إلى التعليم الجامعي، وتهالك الأبنية. وتؤدي هذه الأسباب وغيرها إلى انهيار البنية التعليمية على عدة مستويات، منها المستوى الفكري، حيث يقوم التعليم على الطرائق التقليدية التحفظية لا الطرائق الحديثة التحفيزية، مما يضعف النتائج الإبداعية. وفي النهاية، فإن اختيار المؤسسة التعليمية يؤدي إلى انهيار الدولة مستقبلاً وفق هذا المؤشر.
2. ضعف الناتج الفكري

إن الناتج الفكري يكون معدوماً أو شبه معدوم، وذلك لعدم اهتمام الحكومات به، وقلة عدد مراكز الدراسات الفكرية والتاريخية والسياسية، فضلاً عن أن ما يوجد من مراكز دراسات

يكون غالبًا خاضعًا لسيطرة الدولة، وعددها قليل لا يرتقي إلى حجم متطلبات الحركة العلمية. كما أن غياب حركة الترجمة أو ضعفها للكتب العلمية والثقافية يمثل مؤشرًا مهمًا؛ فمثلًا، إن سكان الدول العربية الذين يتجاوز عددهم 270 مليون نسمة لا يترجمون سنويًا سوى 475 كتابًا، في حين تترجم إسبانيا، التي لا يتجاوز تعداد سكانها 38 مليون نسمة، أكثر من 10 آلاف عنوان سنويًا. والعكس صحيح، إذ لا يوجد اهتمام عالمي واسع بترجمة النتاج الفكري العربي كونه لا يرتقي إلى مستوى النتاجات العلمية في دول العالم المتقدم. وتظل أعداد الكتب العربية التي تُترجم إلى لغات أخرى ضئيلة للغاية، وتعجز عن أن تتحول إلى ظاهرة ثقافية صحية. ووفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية، فإن متوسط عدد الكتب المترجمة في العالم العربي هو 4.4 كتب لكل مليون مواطن سنويًا، بينما يحظى نصيب كل مليون مواطن في المجر بنحو 519 كتابًا سنويًا، كما يبلغ نصيب كل مليوني إسباني في العام 920 كتابًا. ويُعد هذا واحدًا من أهم مؤشرات ضعف الدول؛ لأن بناء بنية ثقافية قوية ومستقرة يؤدي إلى بناء شعب مثقف ومستقر، ومن ثم إلى بناء دولة حديثة تواكب الحياة العصرية.

ز. المؤشرات الثقافية

1. انتشار الأمية، ولا سيما الأمية الإلكترونية.

مصطلح محو الأمية من المصطلحات المألوفة لدى جميع الناس تقريبًا، إذ تكاد لا تخلو دولة من دورات وبرامج متخصصة لمحو الأمية. غير أن هذا المصطلح أصبح مؤخرًا ذا مؤشرات متعددة تطورت مع تطور العالم على مختلف الأصعدة. وفي هذه الورقة نتعرف على المعنيين التقليدي والحديث لهذا المصطلح، ومن هنا ينقسم مفهوم الأمية إلى نوعين:

أ. أمية الأبجدية: وتعني عدم معرفة القراءة والكتابة والإلمام بمبادئ الحساب الأساسية. ويُعرف الإنسان الأمي بأنه كل فرد بلغ الثانية عشرة من عمره ولا يُلم إلمامًا كاملًا بمبادئ القراءة والكتابة والحساب بلغة ما، ولم يكن منتسبًا إلى مدرسة أو مؤسسة تربوية وتعليمية.

ب. الأمية الحضارية أو الإلكترونية: وتعني عدم قدرة الأشخاص المتعلمين على مواكبة معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والفلسفية والأيدولوجية، والتفاعل معها بعقلية دينامية قادرة على فهم المتغيرات الجديدة وتوظيفها بشكل إبداعي فعال يحقق الانسجام والتلاؤم بين ذواتهم والعصر الذي ينتمون إليه، مع إيمانهم في الوقت نفسه بمجموعة من العادات والتقاليد والمعتقدات الفكرية والممارسات السلوكية والمبادئ والمثل الجامدة التي

تتعارض وطبيعة الحياة المتجددة على الدوام. ويُعد انتشار الأمية بنوعها واحدًا من المؤشرات التي تدل على ضعف الدولة، والعكس صحيح.

2. تراجع أو انهيار الثقافة

إن المرء يقف اليوم مشدوهاً أمام مقولة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة التي رأى فيها أن الثقافة تزدهر في عهد انهيار الدولة، وهي مقولة لم تتطابق مع حال زماننا؛ فقد شهدنا ونشهد انهيار العديد من الدول، ولم نشهد ازدهارًا للثقافة في هذه الدول. ويعود ذلك إلى أن المؤسسات الثقافية تقع تحت سلطة الحكومات، فتعمل لصالح السلطة لا وفق أسس صحيحة لتعزيز الأطر الثقافية لصالح الدولة. لذلك لم نشهد في الدول الضعيفة نتائجًا ثقافيًا رصينًا، بل نرى أن ما أنتج هو ثقافة هشّة تمجد السلطة، وليست ثقافة تقود إلى التنوير كما هو الحال في الدول الحديثة. وبالتالي نشهد ارتفاعًا أو طغيانًا للعادات والتقاليد القبلية والفكر القبلي، وتراجعًا للثقافات الحضارية المدنية، ومن ثم انتشار الثقافات الفرعية على حساب الثقافة والهوية الوطنية، وتحل القبيلة محل الدولة في حل الخلافات وتسوية المنازعات بين الأفراد.

المطلب الثالث: تأثير المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة الرخوة

إن عناصر المؤسسة السياسية مترابطة ومتكاملة على المستوى الداخلي؛ إذ يوجد داخلها عدد كبير من الأعضاء، ولكل منهم دور يؤديه، وتكون هذه الأدوار مكملة لبعضها البعض، ويكون استمرار هذه المؤسسات ونموها مرهونًا بأداء تلك الأدوار.

وتكون عملية التكامل والتأثير في أعضاء المؤسسة الواحدة، والأهمية الكبيرة المسلطة على أي جزء منها، واضحة في حالة إخفاق أي عضو من الأعضاء في أداء واجباته وابتعاده عن تحقيق هدف المؤسسة السياسية العام، لا سيما إذا كان يشغل مركزًا مؤثرًا وكبيرًا. وسواء أكان ذلك بطريقة قصدية أم غير قصدية، فإنه يؤثر في المؤسسة وهيكلها وبنائها العام، وقد يؤدي إلى ضعفها وتدهورها وعدم قدرتها على مجابهة أي حدث طارئ أو أي عدوان يريد إضعافها لمصالح معينة.

وبحكم طبيعة البشر التي تجعل وجودهم في تنافس وصراع مستمرين، سواء أكان ذلك مع الطبيعة أم مع البيئة الاجتماعية، فإن هذا التجمع يحتاج إلى نوع من التنظيم يضبط سلوك الأفراد والجماعات.

أولاً: المؤسسات السياسية الرسمية

يُعد مونتسكيو من أبرز الكتاب السياسيين في فرنسا، واشتهر بكتابه روح القوانين، الذي جمع فيه تاريخ أنظمة الحكومات وأنواعها ومساوئ كل منها ومحاسنها. وقد ميز مونتسكيو بين ثلاثة أنواع من الحكومات

هي: الجمهورية، والملكية، والاستبدادية. وذكر في كتابه أيضًا نظريته الشهيرة في وجوب انفصال سلطات الحكومة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن بعض انفصلاً تاماً لضمان الحرية والعدل. وكان تأثير كتاب روح القوانين عظيمًا في أوروبا؛ إذ كان من أوائل من استخدموا المنهج المقارن في دراسة هذه المؤسسات، ولاحظ تأثير العوامل الطبيعية في علاقتها بقوانين البلاد، ونظر إلى الحقائق الاجتماعية في أنحاء العالم جميعها، متمثلة في الطبقات والجماعات، ثم بحث بشكل واضح وقطعي كيفية الكشف عن أسباب وجود مجموعة من الحوادث التاريخية المعقدة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية وتوضيحها. ويتوقف نشاط هذه المؤسسات، الذي يدور جميعه حول هدف واحد هو تنظيم المجتمع، على وجود سلطة تصنع القانون وتنفذه بواسطة المؤسسات أو السلطات الثلاث:

السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

فالسلطة التشريعية لها أدوار مهمة في الدول جميعها، مع وجود اختلافات من حيث التفصيل ونطاق السلطة تبعًا لاختلاف النظم السياسية؛ إذ تقوم بتشريع قوانين الدولة وإلغاء ما لم يعد متجاوبًا مع متطلبات الزمن، والعمل على جعل القوانين متناسبة مع الظروف الحديثة المتغيرة. كما تمتلك هذه السلطة، في كثير من الدول، صلاحية كاملة أو جزئية لتعديل دستور الدولة، وتمارس سلطات مختلفة لا تكون بالضرورة أعمالًا تشريعية صرفة. وتتيح هذه الوظيفة للسلطة التشريعية تكوين قواعد الحق الموضوعية وإيجادها؛ إذ إن قواعد القانون مكرسة لمتابعة سلوك الأفراد في المجتمع لضمان المصلحة العامة التي يتوخاها النظام السياسي. وتقوم السلطة التشريعية أيضًا بمراقبة مالية الدولة من خلال إقرار الميزانية التي تعدها السلطة التنفيذية، والحكم في نظام الضرائب والنفقات العامة العسكرية والمدنية، وتملك حق استدعاء سكان الدولة ومواطنيها، مدنيين وعسكريين، واستجوابهم في التهم الموجهة إليهم.

وتُعد المؤسسة التنفيذية ذات أهمية كبيرة وموضع اهتمام في أغلب دول العالم الثالث؛ إذ إن رئيس السلطة التنفيذية هو حاكم الدولة والمهيمن على سياستها العامة وممثلها في الخارج. وتأتي أهميتها أيضًا من سيطرتها المباشرة على الأجهزة العسكرية والدبلوماسية والأمنية والمالية، وعلى الأجهزة الإدارية كافة التي تضخمت كثيرًا في الآونة الأخيرة بسبب توسيع برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والمالية التي أملتتها ظروف الحياة الحديثة. ومع ذلك، فإن السلطة التنفيذية تختلف من حيث التشكيل والممارسة من دولة إلى أخرى؛ فقد يكون رئيس السلطة التنفيذية ملكًا أو رئيس جمهورية أو رئيس وزراء أو قائدًا عسكريًا أو أميرًا.

إن حاجة المجتمع البشري إلى القواعد لا تتحقق بمجرد وضعها، بل بتنفيذها؛ إذ يعتمد عليها المجتمع من أجل استقراره. وتقوم هذه السلطة بفرض النظام العام والأمن في الدولة، ومعاينة مخالفتي القوانين الذين يتمتعون عن الامتثال لها، وذلك من أجل منع انتشار الفوضى والجرائم والانحرافات التي قد تعرض المجتمع إلى وضع غير مستقر.

وتحتاج هذه السلطة، للقيام بوظائفها، إلى وكلاء ومدبرين ينوبون عن الرئيس في أداء هذه الوظائف. كما تمتلك هذه السلطة الحق في أن يعين رئيسها القضاة، وتمتلك المرونة في إصدار الأحكام أو العفو عنها، أو تخفيفها بما تراه مناسباً لحرية الفرد وخدمة المجتمع.

أما السلطة القضائية فتُعد صاحبة أسلوب الثواب والعقاب، ومن وظائف الدولة تحقيق العدالة التي تسعى الأنظمة السياسية كلها إلى تحقيقها. ويعتمد تحقيق العدالة في الدولة أساساً على وجود سلطة قضائية مستقلة، تمارس أعمالها بعيداً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وتقوم هذه السلطة بمهمة تطبيق القوانين والدساتير المكتوبة على قضايا معينة، فتقرر الحقائق في كل قضية، وتحدد القوانين التي يجب تطبيقها عليها. ومن خلال الواجبات والأدوار المنوطة بها يتضح التفاعل بين كل من السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية، على الرغم من استقلال كل واحدة منها عن الأخرى؛ لأن هذه القوانين تحتاج إلى جهة تباشر عملية التطبيق. ومن مهام السلطة القضائية فصل المنازعات بين أفراد المجتمع، إذ إن استمرار هذه المنازعات وعدم وجود قوانين وجهة مسؤولة عن تطبيقها والعقوبات المترتبة عليها سيكلف المجتمع كثيراً من الخسائر المادية والاجتماعية والنفسية. ومن هنا كان هدف هذه السلطة، أي المحاكم، هو حل الصراع. ويتضح هذا التفاعل بين السلطات المتفقة على هدف واحد، هو خدمة المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار، عند وقوع جريمة ما؛ إذ تعمل السلطات جميعها على الحد منها، فنسب السلطة التشريعية القوانين الخاصة بهذه الجريمة وأنواعها، وتراقب السلطة التنفيذية تنفيذ تلك القوانين، وبعد التأكد من وقوع الجريمة تُطبق العقوبة على مرتكبها في المحاكم المختصة، وهذا من وظائف السلطة القضائية.

ثانياً: تأثير المؤسسات في الدولة الرخوة

تفتتت مؤسسات الدولة الوطنية أو تتراجع قدراتها، فنعجز عن فرض حكم القانون وتعميم مبدأ مواطنة الحقوق المتساوية، وتهميش الكيانات الأولية المذهبية والعرقية والقبلية والطائفية بوصفها مهمات تحديتية مركزية لا وجود للدولة دونها. وتهمين قيادات ونخب حاكمة توظف المتبقي من أدوات الدولة إما للتوزيع غير العادل للموارد العامة على المواطنين، أو للسيطرة الأمنية على المجتمع وتهديد المواطنين بالقمع حال الامتناع عن تقديم فروض الولاء والطاعة للحكام.

فقوة الدولة نابعة من قوة مؤسساتها، والعكس صحيح؛ وقوة المؤسسات نابعة من طبيعة النظام السياسي القائم. فإذا كان النظام ديمقراطياً، فإن قوة المؤسسة تكمن في مدى استقلاليتها وفصل صلاحياتها ومهامها عن المؤسسات الأخرى، سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية أم قضائية.

أما في النظم غير الديمقراطية، فإن قوة المؤسسة تنبع من عدة عوامل، أهمها مدى استقلالية السلطة وآلية تولي المناصب فيها، بحيث تكون وفق آلية إدارية بعيدة عن ولاء الشخص للسلطة السياسية أو قربه منها أو بعده عنها.

ومن جانب آخر، فإن قوة المؤسسة تكمن في مدى احتكارها للقوة المشروعة وفق الدستور، والتزامها بالقوانين، وعدم خروجها عن السياقات القانونية واللوائح الإدارية.

تسعى الحكومة من خلال أهدافها إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات، فضلاً عن وضع هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة. ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة بما يأتي:

1. تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
2. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة، مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة، والحد من استغلال السلطة بما يضر بالمصلحة العامة.
3. تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
4. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

أما الدول الضعيفة أو الفاشلة فتتسم بائس القانون والنظام العام، حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف، وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو تستخدم أدوات العنف الشرعي لقمع المواطنين وإرهابهم. كما تتسم الدول الضعيفة والفاشلة بقدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، والعجز عن توفير الخدمات العامة الأساسية وضمان رفاه المواطنين، والإخفاق في دعم النشاط الاقتصادي. وعلى المستوى الدولي، تفقد هذه الدول المصدقية، ويُنظر إليها بوصفها مصدر تهديد للأمن والاستقرار العالميين. أما الدولة المنهارة فهي صيغة متطرفة من صيغ الدول الضعيفة والفاشلة، وتتميز بوجود فراغ في السلطة، حيث تصبح الدولة مجرد بقايا وجود جغرافي، ويحصل المواطنون على السلع السياسية والعامة عبر وسائط خاصة، ويغدو الأمن مرادفًا للقوة.

تفتتت مؤسسات الدولة الوطنية أو تتراجع قدراتها، فتعجز عن فرض حكم القانون وتعميم مبدأ مواطنة الحقوق المتساوية، وتهميش الكيانات الأولية المذهبية والعرقية والقبلية والطائفية بوصفها مهمات تحديتية مركزية لا وجود للدولة دونها. وتهمين قيادات ونخب حاكمة توظف المتبقي من أدوات الدولة إما للتوزيع غير العادل للموارد العامة على المواطنين، أو للسيطرة الأمنية على المجتمع وتهديد المواطنين بالقمع حال الامتناع عن تقديم فروض الولاء والطاعة للحكام.

الخاتمة

أصبحت المؤسسة أداة مفيدة لممارسة السلطة والحفاظ على الوضع العام للدولة، خاصة في ظل النظم الديمقراطية، حيث تكون السلطة موزعة بين عدة مؤسسات وليست محتكرة بيد الرئيس. كما أن الصلاحيات التي تتمتع بها تلك المؤسسات تمكنها من الحفاظ على النظام العام والحيلولة دون انهيار الدولة، وهذا ما يمنحها القوة في ممارسة صلاحياتها في التنفيذ والتشريع والرقابة والفصل في منازعات السلطات، والشواهد على ذلك كثيرة.

كما أن بعض الدول التي لا تمتلك نظاماً ديمقراطياً عربياً قد تمتلك بناءً مؤسسياً قوياً مبنياً على عقيدة الإخلاص للدولة فقط. ومن ذلك دور المؤسسة العسكرية المصرية عندما أطاحت بحكومة مرسي بعدما شعرت بأن بقاءها في السلطة قد يهدد الأمن والسلم المجتمعي. وكذلك دور المؤسسة العسكرية الجزائرية التي أسهمت في الحفاظ على النظام العام والأمن الوطني بعد وفاة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتساعد وتيرة الاحتجاجات، إذ عملت على إجراء انتخابات، ثم سلمت رئاسة الدولة إلى السلطات المدنية المنتخبة بشكل سلمي وسلس.

المصادر

1. أبو عمرة، ر. (2013، 4 آب). تعثر انتقالي: أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة. مجلة السياسة الدولية.
2. الأسود، ص. (1990). علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. بغداد: مطبعة دار الحكمة.
3. أصلان، م. ن. أ. (2014). نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري حول العراق وأفغانستان. دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 132.
4. بدوي، م. ط. (1968). تنظير السياسة. المكتب المصري الحديث.
5. بركات، ن.، وآخرون. (2001). مبادئ علم السياسة (ط. 2). مكتبة العبيكان.
6. حمزوي، ع. (2018، 7 آب). الدولة الضعيفة. مركز مالكوم كير-كارنغي للشرق الأوسط.
7. حداد، م. (2008). دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
8. روتبرج، ر. (2002، 11 أيلول). الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية (أ. راضي، مترجم). فصلية واشنطن؛ صحيفة البيان الإماراتية.
9. سن، أ. (2004). التنمية حرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر (ش. جلال، مترجم؛ ط. 1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

10. الشمري، س. ع. ع. ا. (2020). الدولة الرخوة و فراغ السلطة في الدول العربية بعد عام 2010: سوريا وليبيا أمودجًا [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، بغداد.
11. الشيخ، س. (2020، 18 تشرين الأول). انهارت الدولة.. لماذا لم تزدهر الثقافة. القدس العربي.
12. صالح، م. م. (1982). تاريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية. مطبعة الجاحظ للطباعة والنشر.
13. العاني، ح. ش. (1980). الأنظمة السياسية المقارنة. بغداد: مطبعة المعارف.
14. العوضي، ع. (2007، 4 كانون الأول). التغيير السكاني والعامل الاجتماعي. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
15. الغويين، ف. (2015، 26 نيسان). في أسباب انهيار التعليم في الأردن.
16. فهمي، أ. (2012). مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر، مراحلها، سيناريوهات المستقبل (ط. 1). مصر: مكتبة طريق العلم.
17. كيتيل، ر. ك. (د. ت.). العلوم السياسية (ج. 2؛ ف. م. زكي وآخرون، مترجمون). بغداد: مكتبة النهضة.
18. القصير، م. ع.، وعمر، م. خ. (1981). المدخل إلى علم الاجتماع. مطبعة جامعة بغداد.
19. محمود الهايشة، م. س. (2019، 14 تشرين الثاني). هل ضعف الثقافة وقلة الإنتاج الفكري العربي سبب ضعف الترجمة من العربية للغات الأجنبية الأخرى؟ الحوار المتمدن، العدد 6408.
20. المنوفي، ك. (1987). أصول النظم السياسية المقارنة. شركة الربيعان.
21. الموسوعة السياسية. (د. ت.). الدولة الفاشلة. الموسوعة السياسية.
22. نصر، م. ع. ا. (1973). في النظريات والنظم السياسية. بيروت: دار النهضة الاجتماعية.
23. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (د. ت.). نحو الأمية.